

Distr.  
GENERAL

E/CN.4/1995/34/Add.1  
16 November 1994  
ARABIC  
Original: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان  
الدورة الحادية والخمسون  
البند ١٠ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

مسألة حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين  
يتعرضون لأي شكل من أشكال الاعتقال أو  
السجن، وبصفة خاصة ما يلي:

التعذيب القلبيّة لئلا يكونوا يذنبون بالمأواه الملهونة العقوبة

تقرير المقرر الخاص، السيد نايجل س. رودلي، المقدم عملاً  
بقرار لجنة حقوق الإنسان ٣٧/١٩٩٤

إضافة

الزيارة التي قام بها المقرر الخاص إلى الاتحاد الروسي

| <u>الصفحة</u> | <u>الفقرات</u> |                                                                              |
|---------------|----------------|------------------------------------------------------------------------------|
| ٣             | ١ - ١١         | مقدمة . . . . .                                                              |
| ٥             | ١٩ - ١٢        | أولاً- اللقاءات والزيارات في موسكو وسان بطرسبرغ . . . . .                    |
| ٧             | ٢٤ - ٢٠        | ثانياً- المرحلة الأولى للاعتقال . . . . .                                    |
| ٨             | ٢٩ - ٢٥        | ثالثاً- مرحلة الاعتقال التمهيدي . . . . .                                    |
| ١٠            | ٥٧ - ٣٠        | رابعاً- مرحلة الاعتقال السابقة للمحاكمة (مراكز الاحتجاز الاحتياطي) . . . . . |
| ١٦            | ٦١ - ٥٨        | خامساً- معتقلات العمل . . . . .                                              |
| ١٧            | ٨٦ - ٦٢        | سادساً- النتائج والتوصيات . . . . .                                          |

### مقدمة

١- قام ممثل الاتحاد الروسي، في الدورة الخمسين للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بالإعلان عن اعتزام حكومته دعوة المقرر الخاص الذي عيّنته لجنة حقوق الإنسان لدراسة المسائل ذات الصلة بالتعذيب لزيارة البلد (انظر الوثيقة E/CN.4.1994/SR.29). وقامت وزارة الخارجية بالاتحاد الروسي، بمذكرة شفوية مؤرخة في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بتوجيه الدعوة رسمياً إلى المقرر الخاص لزيارة موسكو للاطلاع مباشرة على خطى إصلاح النظام القضائي والتدابير المحلية الرامية إلى صون حقوق المحكوم عليهم. وقام مركز حقوق الإنسان بإبلاغ البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، برسالة مؤرخة في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤، بأن المقرر الخاص سيوفد في هذه البعثة أثناء النصف الثاني من شهر تموز/يوليه، وأحال المركز إلى البعثة، في هذا الصدد، نسخة عن الاختصاصات الموحدة للمقررين الخاصين/ممثلي لجنة حقوق الإنسان الموفدين في بعثات لتقصّي الحقائق. وجرت الزيارة في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ تموز/يوليه، وشملت لقاءات ومباحثات وزيارات في موسكو (من ١٧ إلى ٢٣ تموز/يوليه ومن ٢٧ إلى ٢٨ تموز/يوليه)، ولقاءات ومباحثات وزيارات في سان بطرسبرغ (من ٢٤ إلى ٢٦ تموز/يوليه). ورافق المقرر الخاص أحد موظفي مركز حقوق الإنسان ومترجمان شفويان قدمهما مكتب الأمم المتحدة بجنيف.

٢- وكما ذكر آنفاً، فقد جاءت زيارة المقرر الخاص بدعوة من وزارة الخارجية. وأشار موظفون رسميون في إدارة التعاون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان بوزارة الخارجية إلى ثلاثة أسباب رئيسية لهذه المبادرة، وهي:

(أ) بإمكان المقرر الخاص أن يقدم توصيات محددة بشأن كيفية التصديّ للمشاكل الهامة القائمة حالياً في النظام القضائي/نظام العقوبات بالاتحاد الروسي؛

(ب) قد يكون لتقرير المقرر الخاص أثر مفيد في إيجاد توافق وطني في الآراء في مجال حقوق الإنسان؛

(ج) إن دعوة المقرر الخاص تدل على أن قضايا حقوق الإنسان هي موضع تعاون دولي فضلاً عن كونها هاجساً دولياً، وأن استخدام هذا النوع من آليات الإشراف لا يشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة ما.

٣- وفي كل الوزارات التي كان للمقرر الخاص اتصال بها، كان ثمة إدراك عام للعناصر الرئيسية للمشكلة وإقرار عام بهذه العناصر. وقد أكد جميع الموظفين الرسميين شفافية النظام الراهن واستعدادهم للتعاون تعاوناً تاماً مع المقرر الخاص لضمان نجاح مهمته في تقصي الحقائق. وتجدر الملاحظة في هذا السياق أن إدارة التعاون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان قد اضطلعت بدور حاسم بالمساعدة على التنسيق بين جميع جوانب المهمة المذكورة.

٤- وعليه، فإن هذه المهمة كانت بالنسبة إلى المقرر الخاص بمثابة عملية تعاونية ترمي إلى السعي إلى إيجاد حلول لمشاكل ذات اهتمام متبادل. غير أنه ينبغي ملاحظة أن المقرر الخاص لم يعتبر المهمة مهمة تفتيشية للسجون.

٥- إن الاتحاد الروسي لم يخرج إلا مؤخراً من العهد السوفياتي الذي لم يكن يولى فيها سوى اعتبار قليل لحقوق المتهمين والمدانين المحرومين من حريتهم. ففي تلك الحقبة، كان المعتقلون بسبب ما يُعتقد أنهم يقومون به من معارضة سياسية أو نشاط في مجال حقوق الإنسان يتلقون معاملة قاسية بوجه خاص. ويرغب المقرر الخاص في هذا الشأن أن يشيد بجميع سجناء الضمير الذين عانوا في ظل ذلك النظام، ويود أن يتوجه بالشكر بوجه خاص إلى سجناء الضمير السابقين التالية أسماؤهم على ما قدموه له من تعاون ومساندة واسعين: رسغي كوفاليف، رئيس لجنة رئاسة الجمهورية المعنية بحقوق الإنسان؛ فياتشسلاف باخمين، رئيس مديريةية التعاون الإنساني والثقافي الدولي بوزارة الخارجية؛ يولي أندريفيتش ريباكوف، عضو مجلس الدولة النيابي عن سان بطرسبرغ؛ فاليري أبرامكين، مدير مركز موسكو لاصلاح السجون؛ فيكتور كوغان - ياسني، رئيس جمعية "الحق في الحياة" المعارضة لعقوبة الإعدام والتعذيب.

٦- لقد تغيرت حالة حقوق الإنسان في البلد تغيراً هائلاً منذ ذلك العهد. وبات ثمة حرية حقيقية في التكلم والنقد السياسي، ووسائل إعلام مجاهرة ومنافسة متعددة الأحزاب. وبعد انتكاس المحاولة الانقلابية في عام ١٩٩٣ وما أعقبها من قمع، انتُخب البرلمان في انتخاب حر وكامل الديمقراطية استناداً إلى دستور اعتمد باستفتاء شعبي. وثمة حق قانوني في الاستعانة مباشرة بمحام بعد الاحتجاز فوراً في مخفر شرطة. وكما تبيّن الفقره السابقة، فإن كثيراً من الضحايا السابقين لانتهاكات حقوق الإنسان قد أصبحوا الآن يتبوّءون مناصب عامة بارزة أو يشغلون وظائف ذات مسؤولية رسمية عالية أو يشاركون مشاركة نشطة في المنظمات غير الحكومية الكثيرة التي ازدهرت منذ تخفيف نظم الرقابة السوفياتية في ظل إعادة البناء وتحقيق الشفافية وما أعقبهما من انهيار للاتحاد السوفياتي.

٧- كما أن التحول المفاجئ نوعاً ما إلى الحرية السياسية قد أسفر عن بعض مظاهر اللامسؤولية السياسية، وربما كان ذلك نتيجة جزئية لغياب تاريخ راسخ من النشاط السياسي المتسامح، فضلاً عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الوارد ذكرها أدناه. وقد أفضى ذلك إلى بعض النمو في دعم الأحزاب السياسية المتطرفة والزعماء السياسيين المتطرفين. وبعض هذه الأحزاب وهؤلاء الزعماء يحضون على انتهاج سياسات امبراطورية توسعية في الخارج واتخاذ تدابير قمعية في الداخل. وإذا ما كانت هذه السياسات مصحوبة بسلطة فعالة. تكون العواقب وخيمة بالنسبة لحالة حقوق الإنسان.

٨- وتلّزم التحرر السياسي مع تحرر اقتصادي واسع النطاق أفضى إلى بطلالة لم يخفف من شدتها وجود نظام ضمان اجتماعي فعال، كما تلّزم مع تدنّ خطير في مستوى المعيشة لدى كثير من الناس، وتضخم منقطع النظير (بدأ التحكم به ببطء عند وقت اضطلاع المقرر الخاص بمهمته) وشعور عام بانعدام الأمن الاقتصادي. وأثناء وجود المقرر الخاص في الاتحاد الروسي، حدث الانهيار في مؤسسة MMM الاستثمارية، حيث بدا من المحتمل أن آلاف الأشخاص الذين استثمروا مدخراتهم التي جنوها بكدهم في كثير من الحالات، ابتغاءاً للإثراء السريع على ما يبدو، سيفقدون ما لديهم من ثروة.

٩- ولازمت انعدام الأمن السياسي والاقتصادي موجة إجرامية ظاهرة ذات أبعاد هائلة. ولم يهدأ الإعراب عن القلق بشأن تفشي الجريمة المنظمة ونشاط العصابات، مع استخدام العنف كوسيلة لدعم عمليات تشمل السرقة والاحتيال والاختلاس وما شابه ذلك. وربما تكون "جريمة" اقتصادية مزعومة معيّنة مجرد تجسيد لإحجام الوكالات المكلفة بإنفاذ القانون، والملقّنة الأيديولوجية السابقة المعادية للاستعمار، عن تطبيق القواعد الجديدة التي لم يحددها القانون تحديداً كافياً بعد. بل إنه ادعى ادعاءً معقولاً في ظاهره أن بعض الحالات تنم عن إساءة استخدام القانون من قبل الوكالات الرسمية والمؤسسات العامة مقاومة للمنافسة من جانب مؤسسات تجارية خاصة جديدة أو تراجعاً عن صفقات مبرمة مع هذه المؤسسات. وإضافة إلى ذلك، تستشري الجريمة الصغيرة، التي تشمل عادة أنواعاً شتى من السرقة في الشوارع والأماكن العامة. وقد أفضى ذلك إلى شعور ظاهر بانعدام الأمن الشخصي ومطالبة واضحة باتخاذ إجراءات أكثر فعالية فيما يتعلق بالقانون والنظام، مع التشديد بالقدر ذاته، إن لم يكن بقدر أكبر، على النظام منه على القانون. وثمة مثال على الطريقة التي تُرجم فيها ذلك إلى إجراءات سياسية هو المرسوم الجمهوري رقم ١٢٢٦ الذي يقضي بتمديد الفترة القصوى للاعتقال المؤقت (أي قبل الاحتجاز الرسمي) من ١٠ أيام إلى ٣٠ يوماً فيما يتعلق بالأشخاص الذين يُشتبه أنهم متورطون في جرائم وعصابات منظمة خطيرة.

١٠- لقد صدّق الاتحاد الروسي على معظم الاتفاقيات الدولية الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان. وهو طرف في الصكوك التالية: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الملحق به؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ اتفاقية حقوق الطفل. كما قبل البلاغات والإجراءات الفردية بموجب المادة ١٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والمادة ٢٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب.

١١- يتضمن الفرع أولاً من هذا التقرير عرضاً لما عقده المقرر الخاص من اجتماعات في موسكو وسان بطرسبرغ ولما قام به من زيارات. ويورد الفرع ثانياً شرحاً للمرحلة الأولى للاعتقال عندما يحتجز الفرد أولاً من قبل الشرطة. وينبغي ملاحظة أن هذا الاعتقال الأولي لا يشكل اعتقالاً بموجب القانون الروسي؛ فلا يحدث الاعتقال إلا عندما يقرر ممثل وكيل الدعوى رفع دعوى جنائية على الفرد. ويشرح الفرع ثالثاً مرحلة الاعتقال التمهيدي حيث يوضع الفرد قيد الاحتجاز لفترة مؤقتة من الزمن. ويشرح الفرع رابعاً مرحلة الحبس الاحتياطي، حيث يحتجز الفرد في أحد مراكز الحبس الاحتياطي بانتظار المحاكمة وإصدار الحكم أو استئنافه. ويشرح الفرع خامساً المراكز الإصلاحية التي أتيح للمقرر الخاص زيارتها في سان بطرسبرغ. أما الفرع سادساً فيتضمن استنتاجات المقرر الخاص وتوصياته.

### أولاً- اللقاءات والزيارات في موسكو وسان بطرسبرغ

١٢- عقد المقرر الخاص اجتماعين في موسكو مع رئيس مديرية التعاون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، السيد فياتشسلاف باخمين. وأجرى مباحثات مع مدير الإدارة القانونية الدولية بوزارة العدل، السيد فالنتين كروجكوف؛ ورئيس اللجنة المعنية بالتشريع والإصلاحات القضائية بمجلس نواب الدولة، السيد فلاديمير إيساكوف؛ ورئيس اللجنة المعنية بالانتهاكات التي تحدث أثناء الحبس المؤقت وفي مراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة، السيد أوليغ ميرونوف؛ والنائب الأول لرئيس إدارة الإصلاحات، السيد فاليري أورلوف؛ ورئيس لجنة

رئاسة الجمهورية المعنية بحقوق الإنسان، السيد سرغِي كوفاليف؛ ونائب وزير الداخلية، السيد بيوتر مستشنكوف؛ ونائب رئيس شرطة موسكو، الجنرال فيكتور كونونوف؛ والنائب في مكتب الوكيل العام، السيد يوري شرباننكو. كما أجرى المقرر الخاص مباحثات غير رسمية مع نائب وزير الخارجية، السيد سرغِي لافروف، الذي استضاف المقرر الخاص في مأدبه غداء.

١٣- وفي سان بطرسبرغ، اجتمع المقرر الخاص بالنائب الأول بوزارة الداخلية، السيد نيكولاي غورباتشفسكي. كما عقد مباحثات مع العقيد فلاديمير سبيتسنادل، نائب رئيس الشرطة ورئيس دائرتي الإصلاحات وإعادة التأهيل الاجتماعي، الذي تولى تنسيق زيارة المقرر الخاص إلى سان بطرسبرغ ورافقه أثناءها. وتولى السيد أندريفتش ريباكوف، عضو مجلس نواب الدولة عن سان بطرسبرغ، مرافقة المقرر الخاص أثناء جزء كبير من زيارته هناك.

١٤- كما زار المقرر الخاص معتقلات في كل من موسكو وسان بطرسبرغ. فقد زار المواقع التالية في موسكو: بوتيرسكايا وماتروسكايا تيشنينا رقم ١، وهما مركزا الحبس الاحتياطي لمدينة موسكو؛ وزنانات الحبس الاحتياطي في سجن بتروفكا ٣٨، ومقر شرطة موسكو، ومخفر الشرطة رقم ١١؛ ومستشفى المدينة رقم ٢٠، حيث يُرسل المعتقلون المصابون بأمراض أو جروح خطيرة أو من أجل تلقي رعاية صحية. وفي سان بطرسبرغ، زار المقرر الخاص المواقع التالية: مركز الحبس الاحتياطي كرستي لبديفا؛ زنانات الحبس الاحتياطي في مخفر شرطة منطقة لينينغراد؛ ومعتقل نظام مشدّد على بعد قرابة ٣٠ كيلومتراً خارج سان بطرسبرغ في فورنوسوفو؛ ومعتقل لإعادة تثقيف الأحداث وتشغيلهم في كولبينو.

١٥- وتسنى للمقرر الخاص مقابلة المعتقلين وأخذ إفاداتهم داخل كل من هذه المعتقلات. غير أنه لا بد من تسجيل أنه لم يسمح للمقرر الخاص أن يختلي بالمعتقلين في مراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة نظرا لوجود قانون روسي يحظر على المحتجزين أثناء فترة ما قبل المحاكمة مناقشة قضاياهم مع أحد غير المحقق أو موظف في وزارة الداخلية أو مكتب الوكيل العام أو محاميه. ونتيجة لذلك، فإن جميع المقابلات مع سجناء الحبس الاحتياطي في مراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة قد جرت بحضور موظف رسمي من وزارة الداخلية. ويلاحظ المقرر الخاص أن حضور هذا الموظف الرسمي ربما يكون قد ردع المعتقلين عن التحدث بحرية عن إساءات محتملة من قبل الشرطة أو موظفي السجون أو المحققين أو الوكلاء، بل إنه بدا أنه قد ردعهم عن ذلك.

١٦- ويود المقرر الخاص أن يشدد على أن السلطات الروسية قد بذلت كل الجهود في سبيل جعل زيارته علنية وشفافة. وشرعت السلطات، تحقيقاً لهذه الغاية، في تغطية زيارته إعلامياً. وعلى وجه الخصوص، قامت إدارة التعاون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان بوضع ترتيبات لمقابلة المقرر الخاص مع محطة تلفزيون سان بطرسبرغ ومقابله التي بُثَّت على الهواء مباشرة مع محطة اذاعة إيكو بموسكو. وفي اليوم الأخير من زيارته، قامت وزارة الخارجية بترتيب مؤتمر صحفي في المركز الصحفي للوزارة، تمت تغطيته بواسطة التلفزيون الوطني وحضره صحفيون روسيون وأجانب فضلاً عن ممثلين عن المنظمات الروسية غير الحكومية.

١٧- وإضافة إلى لقاءاته بموظفين رسميين حكوميين وزياراته معتقلات، التقى المقرر الخاص أيضاً بممثلين لمنظمات غير حكومية عديدة معنية بحقوق الإنسان وأجرى مباحثات معهم. وأجرى، على وجه الخصوص، مباحثات مطولة مع مدير مركز موسكو لاصلاح السجون، السيد فاليري أبرامكين؛ ونائب مدير مركز موسكو لبحوث حقوق الإنسان، الدكتور فلاديمير راسكين؛ ورئيس جمعية "الحق في الحياة" المناهضة لعقوبة الإعدام والتعذيب، السيد فيكتور كوغان - ياسني؛ ورئيسة ومدير جمعية الوصاية على المؤسسات الإصلاحية، السيدة أولغا تشايكوفسكايا والسيد أندريه بابوشكين على التوالي؛ ورئيس جمعية الدفاع عن رجال الأعمال المدانين بأحكام وعن الحريات الاقتصادية، السيد فيكتور سوكيركو؛ ورئيس الرابطة المستقلة للأطباء النفسانيين، الدكتور يوري سافنكو، وممثلة لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان - فرع هلسنكي، السيدة إريكا دايلي. كما كان قد عقد قبل الزيارة اجتماعاً مع موظفي البحوث في منظمة العفو الدولية.

١٨- كما تولى مركز موسكو لاصلاح السجون تنسيق لقاء بمعتقلين سابقين وأفراد عائلات معتقلين حاليين يدعون ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. كما تباحث المقرر الخاص مطولاً مع محام ممارس يمثل المتهمين بارتكاب جنایات.

١٩- يتوجه المقرر الخاص بالشكر إلى وزارة الخارجية على دعوتها له لزيارة الاتحاد الروسي، مبدية بذلك روح تعاون مع لجنة حقوق الإنسان. وأعرب بوجه خاص عن تقديره للمساعدة السخية التي قدمتها إدارة التعاون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان ولحسن ضيافة هذه الإدارة. كما يتوجه المقرر الخاص بالشكر لكل من أجرى معهم مباحثات أثناء زيارته، من موظفين رسميين وأفراد بصفتهم الشخصية كذلك؛ حيث أن معلوماتهم القيمة قد أتاحت له تفهم الحالة الراهنة في البلد تفهماً أفضل.

## ثانياً- المرحلة الأولى للاعتقال

٢٠- تلقى المقرر الخاص أثناء زيارته ادعاءات عديدة عن قوة الشرطة أثناء وضع المشتبه بهم رهن الاحتجاز. وعلى الرغم مما يبدو من كثرة حدوث الضرب وغيره من أشكال سوء المعاملة، فلم يخلص المقرر الخاص إلى نتيجة أنها اعتيادية. غير أن المقرر الخاص يلاحظ أن عدم إجراء لقاءات سرية مع المعتقلين يحول دون دراسة المشكلة دراسة فعالة نظراً للتكتم الظاهر من جانب المعتقلين في تقديم ادعاءات من هذا النوع في حضور موظف رسمي من وزارة الداخلية.

٢١- يبدو أن ثمة أدلة على أن الإساءات من جانب الشرطة لا يردعها بالضرورة وجود حكم في القانون الجنائي ينص على أن "أي إكراه على الإدلاء بشهادة عن طريق التهديد أو غيره من الأفعال غير القانونية من جانب الشخص الذي يجري تحرياً أو تحقيقاً أولاً يستوجب معاقبة هذا الشخص بحرمانه من حريته لفترة لا تتجاوز ثلاث سنوات، ولفترة لا تتجاوز ١٠ سنوات عندما يكون هذا الفعل مصحوباً باستخدام العنف أو الإهانة الشخصية" (انظر المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية للجمهورية الاشتراكية الاتحادية السوفياتية الروسية). إن الاعتقاد بأن الشرطة قد تتصرف دونما عقاب على إساءة تصرفها قد ثبت بشكل حي بواسطة حادثة شملت موظفاً رسمياً روسياً. فكما رُوي للمقرر الخاص، قام الموظف الرسمي بإبلاغ الشرطة عن محاولة ابتزازية تعرض لها. وبينما كان في مخفر الشرطة لتقديم تقرير عن ذلك، أُحضر مشتبه به إلى الغرفة ذاتها. وقام الشرطي، في حضور الموظف الرسمي، بالتهديد باطلاق النار على المشتبه به ما

لم يعترف بارتكابه الجريمة، على الرغم من اعتراضات الموظف الرسمي على هذا التهديد. إن شعور الشرطي بحرية ارتكاب هذا الفعل بحضور شاهد يدل على عدم وجود خشية من العقاب.

٢٢- عندما يوضع مشتبّه به قيد الاحتجاز، يتم احضاره فوراً إلى مخفر الشرطة، حيث يوضع في غرفة يُحفظ فيها ريثما يتم التحقق من أوراق هويته. وعلى الرغم من عدم جواز إبقاء أحد في هذه الغرفة لفترة تتجاوز ثلاث ساعات، فقد تلقى المقرر الخاص إفادات عديدة بأن من غير النادر أن يتم إبقاء أفراد على هذا النحو لفترة أطول من ثلاث ساعات. وشرح أحد المحامين كيف احتُجز أحد موكله لمدة ٢٤ ساعة في الغرفة المذكورة. وقد أقر مكتب الوكيل الإقليمي في وقت لاحق بالاحتجاز المفرط وذكر أنه ستُتخذ تدابير (غير محددة) بحق الشخص (غير المحدد) المسؤول عن ذلك. وكذلك، تلقى المقرر الخاص إفادة مباشرة من أحد المعتقلين في مركز الحبس الاحتياطي في بتروفكا ٣٨ بموسكو ذكر فيها أنه قد احتُجز مدة ٢٤ ساعة في غرفة الاحتجاز بينما تحقق رجال الشرطة من أوراق هويته.

٢٣- على الرغم من أنه يدوّن في سجل يومي وقت إرسال ضابط الشرطة إلى مكان حدوث جريمة ما ووقت عودته إلى مخفر الشرطة، فلا يدوّن في السجل اليومي وقت ايداع معتقل ما غرفة الاحتجاز من أجل تدوين تفاصيل وضعه قيد الاحتجاز الاحتياطي. ولا تدوّن في هذا السجل اليومي المعلومات ذات الصلة عن فرد ما إلا بعد التحقق من هويته؛ ويدوّن في السجل اليومي الوقت الذي يتم فيه ذلك. إن هذه الطريقة لتدوين المعلومات في السجل اليومي للاحتجاز الاحتياطي هي عرضة للتجاوزات، على الرغم من الضمانات الموضوعية للحيلولة دون حدوث هذه التجاوزات.

٢٤- في تحسين كبير أُدخل على العرف السوفياتي، يقتضي القانون الروسي الآن قيام الشرطة بإبلاغ المعتقلين بحقوقهم في الاستعانة بمحام. غير أن عدم إبلاغ المحتجزين بهذا الحق أو حرمانهم إياه عندما يطالبون به ليس أمراً نادر الحدوث. ففي مركز الاحتجاز بوتيرسكايا بموسكو، تحدث أحد أعضاء وفد المقرر الخاص إلى معتقل ما برح قيد الاحتجاز منذ تسع سنوات، إلا أنه لم يمنح الحق في الاتصال بمحام. بل ذكر المعتقل أن المحقق الذي يتولى النظر في قضيته قد أخبره صراحة أن من الحماقة أن يوكل محامياً حيث أنه قد ثبت جرمه.

### ثالثاً- مرحلة الاعتقال التمهيدي

٢٥- كما لوحظ أعلاه، فإن إلقاء القبض رسمياً على مشتبّه به لا يحدث من الناحية الفنية إلى أن يتخذ محقق ما قراراً برفع دعوى جنائية على المشتبه به. إن "إلقاء القبض" هو تدبير تقييدي للمتهمين، و"الاعتقال" هو تدبير تقييدي للمشتبه بهم قبل توجيه تهمة إليهم. وعملاً بالمادة ١٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية للجمهورية الاشتراكية الاتحادية السوفياتية الروسية، فإن لدى المحقق ٢٤ ساعة بعد وضع فرد ما قيد الاحتجاز لإشعار مكتب الوكيل، الذي لديه ٤٨ ساعة إضافية ليقرر ما إذا كان سيرفع دعوى جنائية؛ وعليه، ثمة فترة قصوى قدرها ٧٢ ساعة للاحتجاز قبل الاتهام. غير أن المادة ٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في حالات استثنائية على احتجاز المشتبه بهم لفترة لا تتجاوز ١٠ أيام دون عرض الاتهام عليهم.

٢٦- وينص الدستور المعتمد حديثاً في الاتحاد الروسي، في مادته ٢٢، على أن "إلقاء القبض والاحتجاز والإبقاء قيد الاحتجاز غير مسموحين إلا بموجب قرار قضائي. ولا يجوز احتجاز أحد لفترة تتجاوز ٤٨ ساعة دون قرار قضائي". إن التباين بين هذا النص الدستوري وفترة الـ ٧٢ ساعة المتاحة لمكتب الوكيل لرفع دعوى جنائية حسيما تنص عليه المادة ١٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية يتم تسويته بإصدار قانون جديد للإجراءات الجنائية. وعند وقت قيام المقرر الخاص بزيارته، كان مجلس الدولة يشرع لتوّه في القراءة الأولى لمشروع قانون الإجراءات الجنائية المذكور.

٢٧- ومما زاد هذه الحالة تعقيداً المرسوم الجمهوري رقم ١٢٢٦ الذي صدر مؤخراً "بشأن التدابير العاجلة الواجب اتخاذها لحماية السكان من اللصوصية وغيرها من أنشطة الجريمة المنظمة". هذا المرسوم يسمح باحتجاز فرد ما لمدة لا تتجاوز ٣٠ يوماً دون توجيه تهمة جنائية إليه. وعلاوة على ذلك، فإن قرار احتجاز أحد بموجب هذا المرسوم لا يقتضي موافقة مكتب الوكيل. ومما كانت له دلالة أن أحد الموظفين الرسميين الذين تحدث إليهم المقرر الخاص كان مستعداً للمجادلة بأن المرسوم يتصف بالدستورية، مع أن أحد الموظفين الرسميين بوزارة الداخلية ذكر أن له ما يبرره لمقتضيات الضرورة.

٢٨- كما لوحظ أعلاه، يحق للفرد أن يستعين بمحام؛ وعلاوة على ذلك يتوجب على المعتقل أن يوقع على بيان يفيد فيه بأنه على علم بحقه في ذلك. إلا أن المقرر الخاص قد وجد، على أرض الواقع، أن كثيراً من المعتقلين لا تتاح لهم مشورة محام. وتم إيراد تعليقات عديدة لذلك: أولاً، أن كثيراً من المعتقلين، غير قادرين مادياً على توكيل محام والإعانة القانونية غير وافية إلى حد أن المحامين المكلفين بتولي قضاياهم إما أن يكون ليس لديهم الخبرة اللازمة أم أنهم غير راغبين في العمل الجاد لصالح موكلهم الذين يكلفون بالدفاع عنهم. ثانياً، ثمة ازدراء عام للمحامين بين السجناء، وهو أمر له علاقة بأن المعونة القانونية غير وافية وبأن الفكرة السائدة عن المحامين النقابيين أو محامي المحاكم هي أنهم ضعفاء. ثالثاً، تلقى المقرر الخاص تقارير عديدة مفادها أن المحققين وممثلي مكتب الوكيل كثيراً ما يمارسون ضغطاً على المشتبه فيهم كيما يقرّون بأنهم مذنبين. وكما سيرد شرحه أدناه، فإن مجرد تهديد المحققين للمشتبه فيهم بحبسهم في مراكز احتجاز معينة قد يكون كافياً لضمان "تعاون" المشتبه فيهم. ونتيجة لذلك، يعتبر المشتبه فيهم أن المحامي قليل القيمة لأنه قد تم بالفعل تجريمهم عن طريق الاعتراف. وكما لوحظ أعلاه، فقد تلقى المقرر الخاص أيضاً ادعاءات معتقلين بأن موظفين رسميين في الشرطة والسجون قد حرّمهم من الحق في الاتصال بمحام أو بأسرهم.

٢٩- وزار المقرر الخاص أثناء زيارته للاتحاد الروسي مركز الحبس الاحتياطي الملحق بسجن بتروفكا ٣٨، ومقر الشرطة في موسكو، ومركز الحبس الاحتياطي في مخفر الشرطة لإحدى مناطق سان بطرسبرغ. وكان مركز الحبس الاحتياطي لسجن بتروفكا ٣٨ يحوي ٤٠ زنزانية تتسع لـ ١٦٥ فرداً. وثمة ٦ من هذه الزنزانات تحوي كل منها ١٠ أسيرة، بينما تحوي كل من الزنزانات الأخرى ٣ أسيرة. وفي وقت زيارته، كان هناك أقل كثيراً من ١٦٥ شخصاً محتجزين؛ وكانت الزنزانية التي تتسع لـ ١٠ أشخاص لا تحوي سوى ٦ أشخاص، وكانت زنزانات عديدة فارغة. ولم تكن الأوضاع داخل مراكز الحبس الاحتياطي تبدو لا إنسانية. والمعتقلون الذين تمت مقابلتهم، على الرغم من حضور موظف رسمي من وزارة الداخلية، لم تكن لديهم شكاوى محددة بإساءة معاملتهم جسدياً، مع أن أحد السجناء قد ذكر فعلاً أنه تلقى تهديدات شفهية من المحقق. وفي سان بطرسبرغ، كانت الأوضاع في مركز الحبس الاحتياطي أسوأ كثيراً. وكانت الزنزانات الخمس التي توجد تحت

الأرض مظلمة وشديدة الرطوبة وحارة إلى درجة لا تُحتمل، دون تهوية. كما أن الأسيرة كانت قليلة أو معدومة لدى الرجال والنساء المحتجزين (منفصلين) في هذه الزنانات.

#### رابعاً- مرحلة الاعتقال السابق للمحاكمة (مراكز الاحتجاز الاحتياطي)

٣٠- من المفارقات أن أسوأ المرافق في الاتحاد الروسي هي مراكز الاحتجاز الاحتياطي، أو مراكز الحبس الاحتياطي (مراكز العزل رهن التحقيق)، حيث يُفترض المعتقلون أبرياء. ويمكن احتجاز المعتقلين طيلة سنوات بانتظار محاكمتهم في أوضاع لا يمكن وصفها إلا بأنها مريعة. بل إن نائب وزير الداخلية، السيد بيوتر ميستشنيكوف، في اجتماع له مع المقرر الخاص، قد وصف الأوضاع بأنها "لا إنسانية". وإن تقرير عام ١٩٩٣ للجنة رئاسة الجمهورية المعنية بحقوق الإنسان يصف الأوضاع في هذه المراكز بأنها "قاسية وحاطة بكرامة الإنسان". ويخلص التقرير إلى نتيجة مؤداها أن هذه الأوضاع مرتبطة بتطبيق الحبس الوقائي تطبيقاً غير عادل وواسع النطاق وعلى أساس رسمي. هذا الاستنتاج يؤيده تقدير أحد المصادر بأن ٧٥ في المائة من المعتقلين في منطقة سان بطرسبرغ محتجزون لارتكابهم جناحاً أو جرائم صغيرة.

٣١- يوجد حالياً ١٦٠ مركز عزل رهن التحقيق في الاتحاد الروسي ويبلغ عدد المحتجزين فيها ٢٢٨ ٠٠٠ شخص بالمقارنة مع سعتها الرسمية البالغة ١٦٧ ٠٠٠ شخص. ويُفصل المحتجزون داخل كل من هذه المراكز وفقاً للفئات التالية: '١' المذنبون للمرة الأولى؛ '٢' المجرمون أو الجانحون المعتادون؛ '٣' القاصرون؛ '٤' النساء؛ '٥' المجرمون المعتادون الخطرون؛ '٦' من أُدينوا لكنهم طلبوا استئناف الحكم؛ '٧' السجناء المحكوم عليهم بالإعدام والمنتظرون لإعدامهم؛ '٨' السجناء المودعون زنانات المعاقبة. وقبل المحاكمة، لا يتم الفصل بين المشتبه فيهم العنيفين وغير العنيفين، مع أن المعتقلين العدوانيين، بصرف النظر عن جرائمهم، قد يُنقلون ويوضعون قيد الحبس الانفرادي. كما ينبغي ملاحظة أن بعض الأفراد الذين أُدينوا وحُكم عليهم قد يظلوا محتجزين في مراكز العزل رهن التحقيق وينفذون هذه الأحكام بتقديم خدمات ضرورية مثل الطهي والتنظيف وأعمال الصليح وما إلى ذلك.

٣٢- وتقضي المادة ٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية بأنه لا يجوز أن تتجاوز فترة الاحتجاز في مراكز العزل رهن التحقيق أكثر من شهرين. غير أنه يجوز تمديد هذا الحد بقرار من مكتب وكيل النيابة في الإقليم أو المدينة. وإذا ما استحال الفروغ من التحقيق في هذه المدة وإذا لم يكن ثمة سبب لتغيير "التدابير التقييدية" لفترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، أي تمديد فترة الشهرين الأولى شهراً آخر. ويمكن التمديد لفترة إضافية لا تتجاوز ستة أشهر في حال حدوث تعقيدات في القضية. ويمكن تمديد الحد الزمني لفترة تتجاوز تسعة أشهر في حالات قصوى، وفقط فيما يتعلق بالمتهمين بجرائم جسيمة. ولا يجوز إلا لممثل النائب العام أو للنائب العام نفسه تمديد الحد إلى ما لا يتجاوز تسعة أشهر - حتى فترة كلية أقصاها ١٢ شهراً و ١٨ شهراً على التوالي. ولا يمكن إجراء تمديد إضافي.

٣٣- يلاحظ تقرير عام ١٩٩٣ للجنة رئاسة الجمهورية المعنية بحقوق الإنسان أن ٥٩ ٢٨٦ فرداً قد اشتكوا من تمديد فترات حبسهم الاحتياطي، إلا أن ٤١٩ ١٠ شكوى فقط من هذه الشكاوى قد تم تأييدها. كما يلاحظ التقرير أنه قد تم في عام ١٩٩٣ احتجاز ٢٨ ٩٨٨ فرداً إلى ما يتجاوز فترة الاحتجاز لمدة ١٨

شهرًا وأن ٩٣٢ فرداً آخرين قد احتجزوا دون التدابير القانونية (أي بأمر من مكتب النائب العام) اللازمة لتمديد فترة الاحتجاز. ومن بين الأشخاص الـ ٩٣٢ الذين احتجزوا دون هذه التدابير، احتجز ٢٤٣ ٢ شخصاً لمدة تتجاوز فترة الاحتجاز بأكثر من شهر واحد.

٣٤- وعقب إتمام هذه الفترة التحقيقية، يحق للمعتقل الاطلاع على جميع الملفات ذات الصلة؛ والوقت الذي يتاح للمعتقل من أجل الاطلاع على ملفاته لا يحسب من أصل الحد الزمني الأقصى للاعتقال ومدته ١٨ شهراً. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الحد الزمني الذي مدته ١٨ شهراً لا يشمل الفترة الزمنية اللازمة للمحاكمة، وهي ميزة تقتصر على القاضي.

٣٥- ومع أنه يحق للمعتقلين الاستعانة بمحام أثناء هذه الفترة، فإن إمكانية استعانتهم بمحام محدودة من الناحية العملية. وعلاوة على ذلك، فنظراً للقانون الوارد ذكره أعلاه والذي يحظر على المشتبه فيه مناقشة قضيته مع أحد غير المحقق أو المحامي، ليس بإمكان المعتقلين استقبال أفراد أسرهم. إلا أنه يحق للمعتقلين تلقي رسائل وطرود من أفراد أسرهم، ولكن حتى هذا الحق مقيد عملياً بأن مراكز الحبس الاحتياطي ليست مزودة بالعدد الكافي من الموظفين من أجل استلام وفرز العدد الكبير من الطرود التي يقوم أفراد أسر المعتقلين بإحضارها إلى مراكز الحبس الاحتياطي. وشهد المقرر الخاص ما تحدثه هذه الحالة من إحباط في معتقل ماتروسكايا تيشينا رقم ٨، حيث ينتظر يومياً مئات أفراد أسر المعتقلين لتسليم الطرود. إن اضطرار هؤلاء الأشخاص أن يعودوا أياماً عديدة قبل التمكن من تسليم طرودهم هو القاعدة لا الاستثناء.

٣٦- وعملاً بالفرع ٢٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية، يحق للمعتقلين أن يطلبوا أمام محكمة استئناف قرار الحبس الاحتياطي أو تمديد فترته. وعندما تتلقى مؤسسة تحتجز معتقلين طلباً من هذا النوع، عليها إحالته في غضون ٢٤ ساعة إلى المحكمة ذات الصلة وأن تحيط مكتب الوكيل علماً بذلك، وعلى المكتب موافاة المحكمة فوراً بجميع الوثائق ذات الصلة. ومن ثم، على المحكمة أن تتحقق من قانونية الاعتقال أو قانونية تمديد فترة الحبس الاحتياطي في غضون ثلاثة أيام من تاريخ وصول المواد ذات الصلة من مكتب الوكيل. وتتخذ المحكمة قرارها في هذا الشأن في جلسة مغلقة بمشاركة محامي الدفاع ومكتب وكيل النيابة.

٣٧- غير أنه، من الناحية العملية، تقوم المحاكم على الدوام تقريباً بتثبيت قانونية الاعتقال. وفي الواقع أن كامل الإجراءات التحقيقية والقضائية لتقرير ما إذا كان المشتبه فيه مذنباً أم بريئاً تشكل ضغطاً على المحقق والمدعي العام والقاضي لحملهم على وضع حتى المذنبين للمرة الأولى وغير المتصفين بالعنف قيد الحبس الاحتياطي. ويعزى هذا جزئياً إلى ارتفاع معدل الجريمة في الاتحاد الروسي وإلى مطالبة العامة اتخاذ إجراءات صارمة بحق المجرمين، إلا أنه أيضاً نتيجة تقليد قانوني يضع مصالح الدولة أمام مصالح الفرد. ومع أن قانون الإجراءات الجنائية ينص على إمكانية الإفراج عن المحتجزين بكفالة (المادة ٩٧) أو الإفراج عنهم بتعهد (المواد من ٩٣ إلى ٩٥)، فنادرًا ما يختار المحققون أو المدعون العامون هذا الشكل من التدابير الاحتياطية.

٣٨- تكفل المادة ٩ (٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ألا يكون احتجاز الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة هو القاعدة العامة. ولا ينبغي استخدام الاحتجاز السابق للمحاكمة إلا في الحالات

التي يكون فيها ذلك قانونياً ومعقولاً وضرورياً. وقد فسرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان شرط "الضرورة" تفسيراً ضيقاً. ووجدت اللجنة أن الاحتجاز قد يكون ضرورياً "لمنع هرب المتهم أو التدخل في القرائن أو معاودة الجرم" (هوغو فان ألفين ضد هولندا (١٩٨٨/٣٠٥) (٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٠)، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والأربعون، الملحق رقم ٤٠ (A/45/40)، المجلد الثاني، المرفق التاسع) أو "عندما يشكل الشخص المعني تهديداً واضحاً وخطيراً للمجتمع لا يمكن احتواؤه بأية طريقة أخرى". (دافيد ألبرتو كامبورا شوايزر ضد أوروغواي (١٩٨٠/٦٦) (١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢)، (12 Oct. 1982), Uruguay (66/1980) (Selected Decisions of the Human Rights Committee (CCPR/C/OP/2), vol.2, p. 90, at p. 93, para. 18.1). إن خطورة الجريمة أو ضرورة مواصلة التحقيق، لا يبرران وحدهما إطالة فترة الاحتجاز السابق للمحاكمة. (انظر فلوريسميلى بولانيوس ضد اكوادور (١٩٨٧/٢٣٨) (٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩)، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٤٠ (A/44/40)، المرفق العاشر، الفرع أولاً). بموجب هذا التفسير للمادة ٩ (٣)، يكون من الصعب تبرير ممارسة احتجاز المشتبه فيهم من المذنبين للمرة الأولى الذين لا يتصفون بالعنف، وهي ممارسة شائعة للغاية في الاتحاد الروسي.

٣٩- كما تكفل المادة ٩ (٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حق المحاكمة خلال مهلة معقولة أو الإفراج. ومع أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان لم تقدم مبادئ توجيهية محددة بشأن ما يُعتبر مهلة معقولة، فمن الواضح أن الحد الزمني للاعتقال السابق للمحاكمة في الاتحاد الروسي، وهو ١٨ شهراً، لا ينسجم والمادة ٩ (٣) من العهد، لا سيما في ضوء إمكانية تمديد فترة الاحتجاز سنوات بسبب حالات التأخر غير المعقول أثناء سير محاكمة ما. فقد قابل المقرر الخاص أحد المعتقلين في ماتروسكايا تيشينا رقم ١ ما برح في مركز الاحتجاز المذكور منذ سبع سنوات. وينبغي ملاحظة أن الحكم الأقصى على أية جريمة في الاتحاد الروسي هو ١٥ سنة. وعليه، فقد نفتّد الفرد المذكور قرابة نصف الحكم الأقصى دون أن يكون قد أدين.

٤٠- إن احتجاز أحد في مركز احتجاز طيلة سنوات عديدة، بصرف النظر عن الأوضاع في المركز، هو في حد ذاته انتهاك واضح لحقوق الفرد. وما يجعل الحالة التي شاهدها المقرر الخاص داخل مراكز الاحتجاز بموسكو وسان بطرسبرغ غير إنسانية بوجه خاص هي الأوضاع المريعة السائدة داخل هذه المراكز. ولاحظ أحد المعتقلين أنه كان ينبغي للمقرر الخاص أن يحضر معه آلة تصوير فيديو ليسجل للعالم الخارجي طبيعة الأوضاع، ولكن حتى آلة تصوير فيديو لن تنقل بشكل وافٍ شدة الصدمة التي يصاب بها المرء عندما يدخل إحدى هذه الرزانات. فما يحدث نتيجة الاكتظاظ الشديد للمحتجزين وقلة الأوكسجين وروائح العرق والبراز والمرض هو شيء أقوى مما يتحملة الإنسان.

٤١- كما لوحظ في الفرع أولاً، زار المقرر الخاص أربعة مراكز احتجاز أثناء مهمته، وهي: بوتيرسكايا وماتروسكايا تيشينا رقم ١ في موسكو؛ ولبيديفا وكريستي في سان بطرسبرغ. ومع أن الأوضاع كانت متباينة تبايناً طفيفاً في كل من هذه المراكز، فإن الاكتظاظ بالمحتجزين كان حاداً في كل منها. والاكتظاظ يزيد عجز الموظفين عن توفير الغذاء والرعاية الصحية الوافيين للمحتجزين. كما يجعل من الصعب منع انتشار الأمراض المعدية. وكان حدوث السل عالياً للغاية في معظم المراكز، وكان جميع المحتجزين تقريباً مصابين بأشكال شتى من الأمراض الجلدية.

٤٢- لقد شُيّد سجن بوتيرسكايا في عام ١٧٧١ في عهد كاترين العظمى. وجرى ترميمه بعض الشيء في عام ١٨٧٨، ولكن إلى جانب تعديلات أُجريت على جناح النساء، لم تتم أية أعمال تجديد منذ ما ينوف

عن ١٠٠ سنة. ويحوي السجن ٤٣٤ زنزانة منها ١٠١ من الزنانات العامة بطول ١٢ متراً وعرض ٦ أمتار. ويدل عدد خطافات تعليق المعاطف المركبة داخل حائط كل زنزانة أن هذه الزنانات كانت مصممة أصلاً لاحتواء ما بين ٢٠ و ٢٥ سجيناً في كل منها. وهناك ٣٠١ من الزنانات الإضافية الأصغر حجماً والتي كانت مصممة أصلاً لاحتواء ما لا يزيد عن أربعة سجناء. أما الزنانات الـ ٣٢ المتبقية فهي مخصصة للمعاقبة. وعلى وجه الإجمال، ينبغي ألا يحوي سجن بوتيرسكايا أكثر من ٥٠٠ ٣ سجين؛ وهو يحوي حالياً ما يزيد عن ٣٠٠ ٦ سجين.

٤٣- ودخل المقرر الخاص، أثناء زيارته بوتيرسكايا، إحدى الزنانات الكبيرة التي كان بها ٨٣ شخصا. وعلى الرغم مما كان قد قرأه من تقارير انتقادية ومما كان قد تلقاه من إفادات من أشخاص كانوا هم أنفسهم معتقلين في سجن بوتيرسكايا وماتروسكايا تيشينا رقم ١ عن أوضاع الاعتقال فيهما، فلقد وجد نفسه غير جاهز للاطلاع على الواقع المروّع الذي شهده هناك. فعندما يُفتح باب إحدى هذه الزنانات العامة، يُصدم المرء بلفحة من الغاز الحار والداكن والكريه الرائحة (عرق، بول، براز) الذي حل محل الهواء. وربما تحوي هذه الزنانات العامة حوضاً قذراً واحداً وصنبوراً لا يخرج منه ماء دوماً، بالقرب من مرحاض أرضي قد يسدل السجناء حوله بعض الخرق من أجل الحصول على حد أدنى من الخلوة وإخفاء قذارة المكان. وضوء النهار منعدم تقريباً، سوى ما ينفذ منه عبر نوافذ مغطاة أو مسدودة بقضبان، لا يدخل منها سوى النذر اليسير من الهواء النقي. والإنارة الاصطناعية ضعيفة ولا تعمل دائماً.

٤٤- ولشدة الاكتظاظ في الزنانات العامة التي زارها المقرر الخاص في كل من بوتيرسكايا وماتروسكايا تيشينا رقم ١، لا يوجد حيز كاف للجميع للاضطجاع أو الجلوس أو حتى الوقوف في وقت واحد. وفي ماتروسكايا تيشينا رقم ١، شاهد المقرر الخاص بعض المعتقلين مستلقين على الأرض تحت أدنى الأسرّة (فوق الأرض بحوالي ٥٠ سم). وجميع المعتقلين في هذه الزنانات يعانون من تورّم في أقدامهم وسيقانهم من جراء اضطرابهم للوقوف لفترات طويلة من الوقت. ولا يرتدي المعتقلون في الغالب سوى القليل من الملابس، بل ويجردون من ملابسهم بحيث لا يرتدون سوى سراويل داخلية (على الأقل في فصل الصيف، عندما زارهم المقرر الخاص). وأجسادهم عارقة ولا يمكن لشيء أن يجف بسبب الرطوبة. وعلى الرغم من وجود بعض المرافق الطبية، بل ومرافق المستشفيات كذلك (دون وجود أدوية كافية في كثير من الحالات)، فإن الزنانات العامة هي نقيض نظام المستشفيات، حيث أنها محاضن للأمراض. وتتفشى التقرحات والدمل؛ ومعظم السجناء، إن لم يكن جميعهم، مصابون بأمراض جلدية تسبب حكاً واسع الانتشار.

٤٥- لا يسمح للمعتقلين في جميع مراكز الاعتقال التمهيدي سوى بساعة واحدة في اليوم لمغادرة الزنانة للرياضة. وبإمكانهم أخذ دُشّ مرة في الأسبوع. ولا يتوفر الغذاء دوماً نظراً لمديونية هذه المؤسسات، وهو بدائي، وذو طابع حسائي مشبع بالدهون. وهو يُستهلك في الزنانة ويُفَرَّغ فيها.

٤٦- تحدث المقرر الخاص على حدة إلى ثلاثة من المعتقلين في الزنانة العامة التي زارها في بوتيرسكايا، ولكن، هنا أيضاً، بحضور موظف رسمي من وزارة الداخلية. وكان المعتقلون الثلاثة مذنبين للمرة الأولى أدينوا بجرائم غير عنيفة. وشكا كل منهم من الأوضاع البائسة القائمة في الزنانات، إلا أن ثلاثتهم أعربوا أيضاً عما يشعرون به من إحباط إزاء الطابع العشوائي للعملية التحقيقية. وكان أحدهم قد أمضى تسعة أيام في الزنانة العامة، لكنه لم يُسمح له بالاتصال بأفراد أسرته ولم يجتمع بالمحقق الذي يتولى النظر في قضيته سوى مرة واحدة. وقال إنه، على الرغم من معرفته التهمة الموجهة ضده (محاولة ابتزاز)، فهو

لا يدري كم ستطول مدة التحقيق أو متى من المقرر أن تنظر المحكمة في القضية، على الرغم من أنه قد أدلى باعتراف. وأكد أن للمحقق حرية تامة تقريباً في تحديد طول فترة التحقيق. واستناداً إلى تجارب المساجين الآخرين في زنزانتهم، فهو مستسلم إلى أنه من المرجح أنه سيقضي شهراً في الزنزانة ذاتها بانتظار المحاكمة.

٤٧- كما زار المقرر الخاص سجناء محكوم عليهم بالإعدام وينتظرون صدور عفو عليهم من رئاسة الجمهورية. وللسجين الذي ينتظر تنفيذ حكم الإعدام بحقه أن يشاطر زنزانة مع سجين آخر، إلا أن معظمهم يختارون الحبس الانفرادي. وكانت الزنانات، على الرغم من عدم اكتظاظها، مغمّاة ولا تحوي إلا الأساسيات. ولم يسمح للسجناء أخذ دُشٍّ إلا مرة واحدة كل عشرة أيام، وكان لا يسمح لهم بالمشي في الخارج إلا مرة واحدة كل شهر، ولمدة عشر دقائق. غير أن مدير سجن بوتيرسكايا قد بيّن أنه قد يكون انتهاكاً للقانون بالسماح بهذه المشيات الوجيزة. ولا يحق للسجناء الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام تلقي طرود طعام أو استقبال زوار.

٤٨- ثمة لجنة تابعة لرئاسة الجمهورية ومعنية بتخفيف العقوبات ولها سمعة بتقديم توصيات إنسانية، أي توصيات بتخفيف عقوبة الإعدام، تقوم باستعراض جميع القضايا، سواء قدم إليها المدان التماساً بذلك أم لم يقدم. وقد تصدر هذه اللجنة توصية بتخفيف حكم الإعدام، لكنها تستغرق عادة سنتين أو ثلاث لإصدار هذه التوصية. وكان السجين الذي تحدث إليه المقرر الخاص ينتظر قراراً بالعفو عنه منذ ثلاث سنوات. وعلاوة على ذلك، أُفيد أن رئيس الجمهورية لا يأخذ دوماً بتوصيات اللجنة. ومع أن معظم المحكوم عليهم قد يحصلون في النهاية على تخفيف للحكم، فبعضهم قد لا يحصلون على ذلك. ولا بد أن عدم اليقين بشأن مصيرهم يسبب قلقاً ومعاناة كبيرين. وتستمر حالة التعسف والعذاب حتى النهاية.

٤٩- من المفارقات أن أوضاع المجرمين المعتادين الذين رآهم المقرر الخاص في سجن توتيرسكايا ليست بهذه القسوة. فالقانون يقتضي احتجازهم منفصلين عن فئات أخرى من السجناء، وهذا أمر صائب؛ ويتم عملياً، احتجازهم في زنانات أصغر، تتسع لما لا يزيد عن أربعة أشخاص. كما أن الإنارة والتهوية غير وافيتين في هذه الزنانات التي لا يحتمل فيها الحر وتنفوح فيها الروائح الكريهة. وكذلك، لا يحصل السجناء على غذاء كاف ويعانون ذات المشاكل الصحية التي يعانيها السجناء في الزنانات العامة. والأهم من كل ذلك، فإن عشوائية العمليات التحقيقية والقضائية تفرض عليهم البقاء في هذه الأوضاع البائسة لفترة طويلة من الزمن انتظاراً لمحاكمتهم والحكم عليهم.

٥٠- وتقع زنانات المعاقبة في الطبقة السفلى من السجن، كل منها تقريباً بطول مترين وعرض مترين ونصف المتر، مع وجود مرحاض في إحدى الزوايا. وبيّن المدير أنه قد يوضع الفرد في زنزانة انفرادية لمدة قد تصل إلى عشرة أيام. بعد ذلك يعاد المعتقل إلى زنزانتهم المعتادة لمدة يوم أو يومين، إلا أنه يمكن إعادته مجدداً إلى الزنزانة الانفرادية لمدة عشرة أيام أخرى. ويقوم المدير شخصياً باتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالمعاقبة، مع أنه يحق للمعتقل طلب استئناف هذا القرار أمام مكتب المدعي العام. غير أن من النادر عملياً أن يقوم مكتب المدعي العام بنقض قرار صادر عن المدير بمعاقبة معتقل ما.

٥١- وآخر مركز زاره المقرر الخاص هو ماتروسكايا تيشينا رقم ١ في موسكو، الذي يقال على نطاق واسع إن أوضاعه هي الأسوأ بين مراكز الاحتجاز. وزار المقرر الخاص داخل هذا المركز مجموعة الزنانات المخصصة للأحداث، وباحة التمارين الرياضية، والزنانات العامة الكبيرة، وزنانة للحجر الصحي، ومستشفى.

٥٢- من المؤكد أن زنانات الأحداث في ماتروسكايا تيشينا رقم ١ لا تعاني مشاكل الاكتظاظ التي تعانيها الزنانات العامة، إلا أنها تشاطرها كثيراً من المشاكل الأخرى. فالتهووية والإنارة سيّتان والزنانات قذرة وتغص بالحشرات، والسجناء الأحداث مصابون بذات الأمراض الجلدية المصاب بها السجناء الراشدون. ومع أن القواعد تجيز للمدير وضع سجين راشد واحد في زنانات الأحداث للمساعدة على الحفاظ على الانضباط، فقد زار المقرر الخاص إحدى الزنانات التي كان بها اثنان من السجناء الراشدين وسبعة من الأحداث، بينما لم يشاهد أي سجناء راشدين بين الأحداث في لبيديفا.

٥٣- وكانت الزنانات العامة في سجن ماتروسكايا تيشينا رقم ١ شبيهة في حجمها بتلك الموجودة في بوتيرسكايا. وفي الزنانة ١٣٩، التي لا تحوي سوى ٣٥ سريراً، كان يوجد ١٠٠ شخص؛ والزنانة ١١٠ كان يوجد ١٢٠ شخصاً. ومعظم الزنانات بها ما يزيد عن ٩٠ رجلاً. وفي الزنانة ١٣٩، أخبر المعتقلون المقرر الخاص أنه، في أربع مناسبات منفصلة، أصيب أحد السجناء بنوبة صرع، إلا أنه لم يستجب أي من الحرس لصيحاتهم، كما أن الضحية لم يتلق علاجاً طبياً. وكان محتجزاً في هذه الزنانة ذاتها الفرد الوارد ذكره أعلاه والذي ما برح محتجزاً في مركز الاحتجاز منذ سبع سنوات، نصفها في الزنانة ذاتها! كما رأى المقرر الخاص في هذه الزنانة ذاتها مساجين مستلقين تحت الأسيرة السفلى.

٥٤- ومما شق على المقرر الخاص بوجه خاص رؤية الأوضاع في زنانة الحجر الصحي التي زارها. فعلى الرغم من وجود ١٣ شخصاً في الزنانة، التي تحوي ١٦ سريراً، كانت الأوضاع لا يتصورها العقل، لا سيما نظراً لكون المعتقلين بهذه الدرجة من سوء الصحة. فلم يكن ثمة تهوية داخل الغرفة ولم يكن ثمة نور شمس طبيعي، وكانت حرارتها ورطوبتها لا تحتملان، وكانت شديدة القذارة. وعلى الرغم من أن العديد من السجناء فيها كانوا مصابين بتقرحات مفتوحة، وإنتانات فطرية شديدة في لحمهم الآخذ في الانحلال، وطفحات واسعة الانتشار، فقد أفادوا أنهم لم يروا طبيباً منذ ما يزيد عن الأسبوع، كما اشتكوا من أنهم لا يتلقون سوى مرهم كبريتي بدلاً من مضادات الحيوية التي يحتاجون إليها حاجة ماسة. ولا يسع المقرر الخاص أن يوفّق بين ما رأى وما أكدته له فيما بعد وزارة الداخلية من أن زنانات الحجر الصحي هذه غير موجودة في المؤسسات التي زارها.

٥٥- لقد شيد سجن لبيديفا منذ مائة عام، وكان مصمماً لاستيعاب ٥٠٠ سجين. ويوجد حالياً ٥٢١ ٢ معتقلاً محتجزين فيه: ٦٩١ ١ من الرجال و ٨٠٠ من الأحداث و ٣٠ من النساء. وأكبر الزنانات، المصممة لاستيعاب ١٥ فرداً، قد تحوي حالياً ما يصل إلى ٥٧ رجلاً. إن ضيق الوقت قد اضطر المقرر الخاص للاقتصار على زيارة مجموعة زنانات لا تحوي سوى أحداث. ووجد المقرر الخاص أن أوضاع الأحداث في لبيديفا أفضل بدرجة لا بأس بها من الأوضاع التي وجدها في مراكز الاحتجاز الأخرى التي زارها. فقد زوّد الفتيان بزّي خاص تبرعت به الحكومة الألمانية، وكانت نوعية الهواء والتهوية أفضل في الزنانات، التي كانت أنظف، وكان الفتيان يحصلون على قدر أكبر من الامتيازات (مثلاً، كان هناك طاولة لكرة الطاولة في الممر وكان يسمح للفتيان مشاهدة الفيديو يومياً). وكان هناك عموماً شعور بقدر أكبر من النظام داخل سجن

لبديفا، الأمر الذي ينم عن روح النهوض بالمهنة على أكمل وجه وعن الرعاية المقدمة من جانب مدير السجن، العقيد كونستنتين فالنتينوفيتش تيورين، وموظفيه.

٥٦- وفي كرستي، وهو مركز الاحتجاز الرئيسي في سان بطرسبرغ، لم يجد المقرر الخاص الأوضاع مختلفة كثيرا عما وجدته في بوتيرسكايا، مع أن ليس في كرستي ما يمكن مقارنته بالزنازات الكبيرة في بوتيرسكايا. وجميع الزنازات هي تقريبا بطول ثلاثة أمتار وعرض مترين ونصف، مع وجود مرحاض وحوض بالقرب من الباب. وعندما شُيّد السجن، في عهد القيصر نيقولا الثاني، كانت الزنازات مصممة لفرد واحد فقط في كل زنزانة؛ أما السعة الرسمية الحالية للزنازات فهي ستة أفراد، وهي تحوي حاليا ما بين ١٠ و ١٢ من الرجال. والعدد الأقصى للمعتقلين الذين ينبغي استيعابهم هو ٣٠ ٣، لكن السجن يحوي حاليا ٥٠٠ ٨ معتقلا، من بينهم ٢٥ سجيناً ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام بهم. وكما في بوتيرسكايا، يسمح للمعتقلين بالخروج من الزنازات لمدة ساعة يوميا.

٥٧- هناك إفادات واسعة الانتشار عن قيام موظفي جميع مراكز الاحتجاز بإساءة معاملة السجناء، إلا أنه لا يبدو أن حالات إساءة المعاملة هذه اعتيادية. غير أن ثمة تقارير متواصلة من مصادر موثوقة بأن السجناء العنيفين يوضعون عمداً في زنزانات (يشار إليها بأنها زنزانات "ضغط" لمعاملة سجناء آخرين معاملة وحشية وتحطيم إرادتهم عن طريق إيجاد جو من الخوف والقمع، بغية الحصول منهم على اعترافات أو معلومات أخرى. وأثناء زيارة قام بها وفد من مجلس النواب بالاتحاد الروسي إلى سجن بوتيرسكايا، شرح أحد الشهود حادثة قام فيها ثلاثة معتقلين، أحدهم وضع في أيديه قفازات ملاكمة، بضرب معتقل آخر ضرباً مبرحاً. وتنفي وزارة الداخلية نفياً قاطعاً وجود زنزانات من هذا النوع. ولم يتمكن المقرر الخاص من الاختلاء بالمساجين لمساعدته على إلقاء مزيد من الضوء على هذا التناقض.

#### خامساً- معتقلات العمل

٥٨- يتم ، بموجب نظام العقوبات الروسي، احتجاز المحكوم عليهم في معتقلات عمل بصفة حصرية تقريباً. وهناك أربعة أنواع مختلفة من هذه المعتقلات، وهي: '١' معتقلات النظام العام؛ '٢' معتقلات النظام الشديد؛ '٣' معتقلات النظام المشدّد من أجل المجرمين المعتادين؛ '٤' معتقلات النظام الخاص من أجل المجرمين المعتادين الخطيرين. كما أن هناك مراكز لإعادة التأهيل لا يوجد فيها حراس، بينما يوجد، على نقيض ذلك، عدد محدود من السجون التقليدية المقفلة يوضع فيها من يخالفون القواعد في المعتقلات والمحكوم عليهم لارتكابهم أشد الجرائم خطورة. كما أن المعتقلات منفصلة حسب الجنس والسن وكل معتقل محاط بسور من الأسلاك الشائكة عليه حراس مسلحون. وداخل المعتقل توجد ثكنات معيشية ومرافق طبية وقاعة للطعام ومخزن تموين وزنازات معاقبة ومعمل أو أكثر ومبانٍ أخرى (كمدارس ومكتبات ومرافق ترفيهية، وما إلى ذلك).

٥٩- وكما لوحظ في الفرع أولاً، زار المقرر الخاص أحد معتقلات النظام المشدّد وأحد معتقلات الأحداث. ومما يُعد إدانة شديدة لمراكز الاعتقال السابق للمحاكمة ما أعرب عنه معظم المعتقلين من رغبة في أن تُصدر المحاكم أحكامها عليهم بسرعة كيما يتسنى نقلهم إلى معتقلات العمل. كما يعكس ذلك الأوضاع الإنسانية نسبياً التي لمسها المقرر الخاص في مركزي الاعتقال اللذين زارهما.

٦٠- إن معتقل النظام المشدّد الذي زاره المقرر الخاص يوجد في فورنوسوفو، الواقع على بعد ٣٠ كم تقريباً من سان بطرسبرغ. ويوجد داخل المعتقل خمس مجموعات منفصلة من الأبنية يعيش فيها ١٠٠ رجل. وأثناء النهار، بإمكان المساجين التنقل داخل المعتقل بحرية؛ وفي المساء، تقفل الأبواب المؤدية إلى المجموعات المنفصلة من الأبنية. وأكثر المشاكل إلحاحاً التي يواجهها المساجين داخل هذه المعتقلات هي الملل. ونظراً للحالة الاقتصادية الراهنة في الاتحاد الروسي، فإن معظم المعامل الموجودة في المعتقلات لا تعمل بكامل طاقتها، وبالتالي فلا يوجد عمل كاف للمساجين. ففي يوم زيارة المقرر الخاص لمعتقل فورنوسوفو، كان معظم المساجين متمددين تحت أشعة الشمس في ملعب كرة القدم لتمضية وقت الفراغ.

٦١- أما معتقل إعادة تثقيف الأحداث وتشغيلهم الذي يوجد في كولبينو فهو معتقل نموذجي. فالأوضاع المادية داخل المعتقل جيدة ويُبدي موظفوه اهتماماً حقيقياً برفاه الفتيان. غير أن المقرر الخاص قد أزعجه أن يرى صبية لا تتجاوز أعمارهم ١٤ عاماً قد حُكّم عليهم وحُرموا من حريتهم، مع أنهم مذبون لأول مرة وليسوا عنيفين وليس لهم سوابق إجرامية.

### سادساً- النتائج والتوصيات

٦٢- يشير المقرر الخاص بادئ ذي بدء إلى أن زيارته قد تمت بمبادرة من حكومة الاتحاد الروسي. وقد لمس عموماً إقراراً صريحاً بالمشاكل، لا سيما فيما يتصل بالأوضاع الشنيعة في مؤسسات الاحتجاز السابق للمحاكمة، وأمثلاً في أن يتسنى تعيين السبل الكفيلة بتخطي المشاكل من خلال منظور جديد برؤية الأمم المتحدة للمشاكل التي تحظى باهتمام متواصل من جانب السلطات ووسائل الإعلام الروسية والجمهور الروسي.

٦٣- ووجد المقرر الخاص من قابلهم من موظفين رسميين صريحين عموماً وحريصين على إيجاد السبل الكفيلة بتحسين الحالة. وعلى وجه الخصوص، فإن المسؤولين منهم عن أماكن الاعتقال، وخاصة مؤسسات الحبس الاحتياطي البالغة الاكتظاظ، قد أعربوا عن رأيهم بأنهم مطالبون بالقيام على حالة ليست من فعلهم، وأن الأوضاع السائدة قد زادت إلى حد كبير من تشييط عزائم الموظفين الموهنة عزائمهم أصلاً لانخفاض أجورهم وتدني مركزهم وقلة عددهم وقلة الموارد المادية المتاحة ورداءة أوضاع العمل وعدم كفاية التدريب. وبيّن كثير من الموظفين الرسميين أنهم زاروا مؤسسات تأديبية في الخارج وأنهم يتوقون إلى بلوغ مستويات عالية من التمرّس. وقالوا إن الواقع المطلوب منهم إدارته هو إهانة لمهارتهم المراسية.

٦٤- وعلى الرغم من هذا الالتزام، فإن فئات الناجين الحريصة على حقوق المحرومين من حريتهم، سواء كانوا مدانين أم غير مدانين بأية جريمة، محدودة. في ضوء ذلك، فقد تأثر المقرر الخاص بما أبداه كل من قابلهم من قلق بشأن مشكلة معاملة المعتقلين. ولم تكن الحال كذلك بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والموظفين الحكوميين فحسب، بل هي تنطبق أيضاً على من قابله من أعضاء مجلس الدولة النيابي. وكانت الخلافات السياسية بين بعضهم كبيرة، إلا أنهم جميعاً متفقين على ضرورة تجنب الممارسات، لا سيما الأوضاع في مؤسسات الاعتقال أو الاحتجاز، التي تعد انتهاكاً للحظر القانوني الدولي للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٦٥- ومن جهة أخرى، لمس المقرر الخاص درجات متباينة من اليأس من إمكانية تخصيص قدر أكبر كثيراً من الموارد المادية والمالية في سبيل إيجاد حلول للمشاكل. هذه مسألة أولوية سياسية، ومن الصعب تأمين موارد بما يتناسب مع حجم المشكلة. ويرد أدناه شرح لمدى اعتماد الحلول على مقدار الموارد المخصصة لها. ويكتفي المقرر الخاص في هذه المرحلة بملاحظة أن لا اعتبارات المبدأ ولا شح الموارد بإمكانهما تبرير استمرار، ولو للحظة أخرى، أكثر المشاكل إلحاحاً، ألا وهي أوضاع الاعتقال في بعض مراكز الحبس الاحتياطي، والتي يسببها ما تصفه عبارة "الاكتظاظ"، وهي عبارة ملطفة ولا تصف الوضع وصفاً وافياً. إن الاتحاد الروسي مسؤول بمقتضى قانونه هو والقانون الدولي عن وضع نهاية للأوضاع السائدة على نطاق واسع الانتشار والتي يصفها موظفيه الرسميين أنفسهم بأنها "لا إنسانية".

٦٦- لقد تلقى المقرر الخاص ادعاءات عديدة بقيام الشرطة بضرب المشتبه فيهم عند اعتقالهم أو بقيام الشرطة أو موظفي التحقيق بضرب المشتبه فيهم أثناء وجودهم في مراكز الاحتجاز المؤقت. كما تلقى ادعاءات بضرب المشتبه فيهم عند اعتقالهم قبل ايداعهم مراكز الاحتجاز المؤقت أو قبل حبسهم لدى الشرطة، حيث يستخدم فرادى رجال الشرطة صلاحياتهم القسرية لأغراض شخصية. وينبغي أن يكون من الصعب بوجه خاص أن تحدث حالات ضرب بعد تسليم المشتبه فيهم إلى مراكز الاحتجاز المؤقت، حيث يوجد إجراء دقيق لتسجيل المعتقلين الجدد. غير أن ثمة فترة أولية يمكن خلالها احتجاز شخص ما، لمدة لا تتجاوز، رسمياً، ثلاث ساعات، من أجل فرزهم وتدقيق هوياتهم والتحقق مما إذا كان لديهم سوابق في سجلات الشرطة. ولا يتم في هذه الفترة تدوين أسماء المشتبه فيهم في السجلات. فالتسجيل لا يتم إلا بعد إعداد المحقق استمارة يدون فيها التفاصيل التي أسفرت عنها عملية الفرز. أثناء هذه الفترة، لا يوجد سجل بوجود المعتقل، وقد تمت موافاة المقرر الخاص بمستندات تثبت لمحاامي أحد المعتقلين أن أحد المشتبه فيهم قد أوقف لمدة ٢٤ ساعة رهن الاحتجاز المؤقت. وكانت الشرطة قد أنكرت للمحاامي وجود المشتبه فيه لديها. وربما يحدث الأمر ذاته أثناء الحبس لدى الشرطة، حيث لا يوجد مركز احتجاز مؤقت. وعليه، فإن مدة الاحتجاز المؤقت قد تتيح فرصة لحدوث تجاوزات.

٦٧- ولم يدعى أن الضرب أو غيره من التجاوزات هي ظاهرة معتادة في هذه المرحلة. إلا أنه أقر رسمياً أن أفراداً من ضباط الشرطة قد يستسلموا إلى رغبة اللجوء إلى ممارسات غير قانونية نتيجة لقلّة مرتباتهم وثقل أعبائهم الوظيفية وقلّة تدريبهم. كما أنه لا تزال توجد في مؤسسة الشرطة آثار من عدم الرغبة في التخلي عن الأسلوب الاستبدادي للعهد السوفياتي البائد. ويعتقد المقرر الخاص بأنه تحدث بالفعل تجاوزات في هذه الفترة، وإن لم تكن منهجية.

٦٨- وبإمكان وكيل النيابة، بناء على توصية المحققين، أن يأذن بالاعتقال التمهيدي في أحد مراكز الاعتقال المؤقت لفترة تتجاوز الفترة القصوى المعتادة وهي ثلاثة أيام، إلى فترة لا تتعدى عشرة أيام. ومنذ صدور المرسوم الجمهوري، أصبح بالإمكان تمديد هذه الفترة لمدة ٢٠ يوماً إضافياً فيما يتعلق بالمشتبه في أنهم متورطون في الجريمة المنظمة أو اللصوصية. ومع أن إمكانية الاستعانة بمحام ما زالت قائمة، فإن هذا يفضي إلى وضع ضعيف في جو يتصف بحشد تعسفي ظاهر لسلطة الدولة في ظل أوضاع مزعجة. وعلى الرغم من الضوابط المشار إليها أعلاه والتي تعمل على ردع التجاوزات بعد تسجيل المعتقلين، فليس بوسع المقرر الخاص الاستهانة بالادعاءات بأن بعض المحققين قد استخدموا أحياناً أساليب جسدية قسرية في غرف الاستجواب بمراكز الاعتقال المؤقت لحمل المشتبه فيهم على "التعاون". وفي الوقت ذاته، فطالما كان يمكن تهديد المشتبه فيهم بنقلهم إلى سجن احتجاز (مركز حبس احتياطي أو مركز عزل رهن التحقيق)

وطالما ظلت الأوضاع في بعض مراكز العزل على نحو ما شُرح أعلاه، فمن المرجح أن يكون السلاح القسري الرئيسي المتاح للمحققين هو التهديد بهذا النقل.

٦٩- وتبلغ ظاهرة التعسف المستمرة أوجها في بعض مراكز العزل رهن التحقيق. ففي مركز لبديفا للحبس الاحتياطي بسان بطرسبرغ، لم يجد المقرر الخاص أية مشاكل تندرج في نطاق الولاية المسندة إليه، بل وجد الأوضاع إنسانية إلى حد معقول، بمقدار ما أمكن استبانته من خلال زيارة قصيرة لأجزاء محدودة من المؤسسة المذكورة. بيد أنه، على الرغم من أن بعض الموقوفين الذين لم يعد معتقل كرسّتي بسان بطرسبرغ قادراً على استيعابهم لشدة اكتظاظه قد أُودعوا معتقل لبديفا، ظل عدد السجناء بمعتقل كرسّتي ضعف العدد الذي يتسع له. وهذا يعني أن الزنانات المصممة في عهد القيصرية لسجين واحد والتي باقت تُعتبر الآن مناسبة لاستيعاب ستة أشخاص يوضع فيها عادة، في الواقع، ١٢ سجيناً يضطرون للتناوب من أجل النوم لعدم وجود مكان كاف لنومهم جميعاً في آن واحد. إن الجو والأوضاع في كرسّتي لا تطاق وحاطة بالكرامة. هذه الأوضاع وحدها تبرر التدابير الطارئة الموصى بها أدناه.

٧٠- غير أن أوضاع الاعتقال في مركزي اعتقال بوتيرسكايا وماتروسكايا تيشينا رقم ١ بموسكو، وخاصة في ما يسمى بالزنانات العامة لهذين المركزين، قد فاقت ذلك كراهةً وتنفيراً. ومن المعتقد أن هذه الأوضاع ليست فريدة من نوعها في أراضي الاتحاد الروسي.

٧١- وسيلزم المقرر الخاص المهارات الشعرية لدانتي أو المهارات الفنية لبوش كيما يتمكن من شرح الأوضاع الجهنمية التي وجدها في تلك الزنانات شرحاً وافياً. إن حواس الشم واللمس والذوق والنظر تتعرض لهجوم تشمئز منه النفس. فالأوضاع فيها تتصف بالقسوة واللاإنسانية والمهانة؛ إنها تعذيبية. وإذا كان المشتبه فيهم يودعون هناك لتيسير التحقيق عن طريق تحطيم إرادتهم بغية استخراج اعترافات ومعلومات، فإنه يمكن القول بحق إنهم يتعرضون للتعذيب.

٧٢- إن المقرر الخاص يدرك ما تواجهه السلطات من مصاعب. من بين هذه المصاعب تعقيدات قانونية تتجه إلى تعليق الأهمية على اعتقال المشتبه فيهم بدلاً من التشجيع على الإفراج عنهم بكفالة أو تعهد أو غير ذلك من أشكال الإفراج الشرطي. والحال كذلك حتى فيما يتعلق بالمشتبه فيهم من الجناة غير العنيفين الذين لا سوابق لهم. ولئن كان يمكن التخفيف من شدة الاكتظاظ عن طريق بناء مؤسسات جديدة أو تحسين المؤسسات القائمة، فهذا أمر يتطلب موارد كبيرة جداً ويستغرق وقتاً طويلاً. وقد تم بالفعل اتخاذ بعض المبادرات الهامة في هذا الاتجاه، سواء من جانب الحكومة المركزية أو من جانب مدينتي موسكو وسان بطرسبرغ. ففي ربيع عام ١٩٩٤، أعلنت الحكومة المركزية برنامجاً لبناء مراكز احتجاز جديدة لاستيعاب ٨٠ ٠٠٠ سجين في غضون خمس سنوات. وإذا ما أمكن بلوغ هذا الهدف، وإذا لم يزد عدد المحتجزين قبل المحاكمة زيادة متناسبة، فمن شأن ذلك أن يخفف كثيراً من المعاناة. إنه برنامج طموح، وسيتمتعين اتخاذ إجراءات للحيلولة دون خطر أن تصبح المؤسسات الجديدة عاملاً مشجعاً على زيادة اللجوء إلى الاحتجاز السابق للمحاكمة، وهي ممارسة يتم اللجوء إليها، أصلاً، بإفراط. على أي حال، فإن هذه المبادرات لا تبشر بنهاية مبكرة لمشكلة بات فيها عدد المعتقلين الزائدين على سعة المعتقلات زهاء ٧١ ٠٠٠ معتقل في جميع أنحاء الاتحاد الروسي.

٧٣- إن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة محظور حظرًا مطلقًا بموجب القانون الدولي. بل إنه، وفقًا للمادة ٣ من إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (قرار الجمعية العامة ٣٤٥٢ (د-٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، المرفق)، "لا يسمح باتخاذ الظروف الاستثنائية، مثل حالة الحرب أو خطر الحرب أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أية حالة طوارئ عامة أخرى، ذريعة لتبرير التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" (المادة ٣). ويتبع من ذلك لا محالة أن تكون حكومة الاتحاد الروسي ملزمة بوضع نهاية فورية لهذه الحالة. فلا يحق لأي دولة أن تُعرّض أحدًا لهذه الأوضاع، بصرف النظر عن القيود التي تحد من الموارد والتعقيدات في نظامه القانوني والوقت اللازم لإقامة مرافق جديدة. ويقدم المقرر الخاص أدناه توصيات من أجل إيجاد حل مؤقت فوري وكذلك فيما يتعلق بالتدابير التي من شأنها التصدي لهذه المشكلة على الأجل الطويل.

٧٤- أما موقف السجناء الذين صدرت أحكام بحقهم واستنفدوا سبل الاستئناف المتاحة لهم فهو يختلف اختلافًا كبيرًا. ومعظم هؤلاء السجناء ينفذون أحكامهم في شتى أنواع معتقلات العمل الإصلاحية. ولعل أفضل دليل على إنسانية هذه المعتقلات، أو على الأقل، إنسانيتها النسبية، هو أن السجناء المحتجزين في مراكز العزل بانتظار إدانتهم قد أعربوا عن حرصهم على الانتقال إلى هذه المعتقلات. والمقرر الخاص ليس في موقف يتيح له إصدار حكم موثوق على الأوضاع في هذه المعتقلات. وقد وجد في معتقل كولبينو للأحداث مديراً مخلصاً وموظفين حريصين على إدارة نظام إنساني غايته إعداد المحتجزين فيه لحياة تتسم باحترام القانون عند مغادرتهم المعتقل. غير أنه دُهِشَ عندما رأى بين المساجين أحداثاً تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و١٦ أدينوا على جرائم بسيطة مثل سرقة دراجات هوائية، أو على جرائم أعقد لكنها لا تتصف هي الأخرى بالعنف، مثل الاحتيال بواسطة الحاسب الإلكتروني. إن حرمان الأحداث من حريتهم نتيجة لارتكابهم للمرة الأولى جرائم لا تتصف بالعنف يبدو أمراً غير مناسب وغير متناسب إطلاقاً مع طبيعة الجرم المرتكب.

٧٥- وحتى في معتقل فورنوسوفا، وهو أحد معتقلات النظام المشدد، أعرب المقرر الخاص عن تقديره للطبيعة المفتوحة نسبياً للمرافق. والمشكلة الرئيسية فيما يتعلق بمعتقل العمل هذا، شأنه في ذلك شأن معتقلات العمل الأخرى، هي أن فرص العمل المنتج (وما يترتب عليه من أجر) قد باتت الآن أقل كثيراً بسبب الاختلال الاقتصادي العام في البلد.

٧٦- هناك نسبة ضئيلة من المحكوم عليهم (١ في المائة فقط على ما يبدو) بإمكانهم تنفيذ أحكامهم في السجون. وقد التقى المقرر الخاص بالبعض منهم في ماتروسكايا تيشينا رقم ١. ويبدو أنهم يستحسنون النظام الذي يتيح فرصاً للعمل داخل المؤسسة وخارجها.

#### توصية باتخاذ إجراء فوري

٧٧- يعتقد المقرر الخاص أنه لا يمكن لحكومة الاتحاد الروسي إلا باعتمادها حالاً التوصية التالية، أن تبدأ في النهوض بمسؤولية الدولة الروسية تجاه من يندرجون في نطاق ولايتها بموجب قانونها وبموجب القانون الدولي، في منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وهو يناشد

بالتالي حكومة الاتحاد الروسي أن تنقل من مراكز الاحتجاز الاحتياطي (المؤقت) جميع المعتقلين الزائدين على السعة المعلنة رسمياً للمؤسسات القائمة، والبالغ عددهم ٧١ ٠٠٠ شخص.

٧٨- ينبغي وضع هذه التوصية موضع التنفيذ بموجب مرسوم جمهوري إن لزم الأمر. وربما أمكن تحقيقها بالأمر بالإفراج عن جميع المذنبين للمرة الأولى الذين لا يتصفون بالعنف بانتظار محاكمتهم. ويمكن القضاء على أي اكتظاظ متبق بفتح الملاعب الرياضية المغلقة أو غيرها من الأماكن العامة المماثلة ونقل الأعداد الفائضة من المعتقلين إلى هذه الأماكن.

#### توصيات عامة

٧٩- ينبغي الزيادة الكبيرة في استخدام الأحكام القائمة حالياً في القانون فيما يتعلق بالإفراج عن المشتبه فيهم بكفالة أو بتعهد (توقيع)، وخاصة فيما يتعلق بمن يشتبه فيهم من المذنبين للمرة الأولى الذين لا يتصفون بالعنف. وينبغي إصدار تعليمات أو مبادئ توجيهية في هذا الشأن من وزير الداخلية إلى المحققين في وزارته، ومن النائب العام إلى المحققين التابعين له ووكلاء النيابة الإشرافيين على صعيد الدولة والأصعدة الإقليمية والمحلية، ومن وزير العدل والمحكمة العليا للاتحاد الروسي إلى جميع القضاة الذين يعالجون قضايا جنائية.

٨٠- لما كان القانون قد صيغ أو فُسِّر على نحو يقيّد أحكام الإفراج بكفالة أو تعهد للحيلولة دون الإفراج عن المشتبه فيهم من المذنبين للمرة الأولى غير المتصفين بالعنف كتدبير اعتيادي، ينبغي تعديل القوانين الاتحادية والجمهورية ذات الصلة تحقيقاً لهذه الغاية.

٨١- ينبغي لمجلس نواب الدولة المبادرة إلى اعتماد مشروع قانون الإجراءات الجنائية، الذي يقضي بإنفاد المادة ٢٢ من الدستور التي تضع جميع حالات الحرمان من الحرية تحت السلطة القضائية.

٨٢- لما كانت زيادة نطاق استخدام الإفراج بكفالة أو تعهد لن تزيل مشكلة الاكتظاظ، ينبغي وضع برنامج مستعجل لبناء مراكز للوقوف رهن التحقيق تكون قادرة على استيعاب العدد المرتقب من الموقوفين.

٨٣- ينبغي تجديد المؤسسات القائمة حالياً بحيث تفي جميع المؤسسات بالمعايير الأساسية للإنسانية واحترام الكرامة الإنسانية.

٨٤- ينبغي تأمين كميات كافية من الطعام السائغ لإتاحته لمن تحرمهم الدولة من سبل تدبير أمور معيشتهم بأنفسهم.

٨٥- ينبغي أن تكون المرافق الطبية والأدوية كافية لتلبية احتياجات المعتقلين، حتى بعد معالجة الحالة الراهنة (التي تعرض فيها الدولة فعلاً السجناء للأمراض بوضعهم في أوضاع ضارة بالصحة).

٨٦- ينبغي تصعيد برنامج الأمم المتحدة للخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية فيما يتعلق بالاتحاد الروسي، وذلك في المجالين التاليين:

(أ) تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وموظفي الادعاء والقضاء والمعتقلات في مجال المعايير الدولية لإقامة العدل (مراحل ما قبل المحاكمة والمحاكمة وما بعد المحاكمة)، بالتعاون، حسب الضرورة، مع منظمات أخرى مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية والمؤسسات الأكاديمية؛

(ب) حشد الموارد المادية والتقنية القائمة حالياً في الدول الأعضاء والتي يأمل المقرر الخاص ويرجو أن يمكن إتاحتها بذات روح التضامن والتعاون الدوليين التي أبدتها حكومة الاتحاد الروسي بدعوتها المقرر الخاص.

- - - - -